

# تداول

العدد السادس - خريف 2003م

مجلة سوق الأسهم السعودية

www.tadawul.com.sa

مستثمرات  
في سوق الأسهم؟

قطاع الزراعة  
الحضور الضعيف

السوق النفطية  
مؤشرات وتوقعات

آفاق الاستثمار بالمملكة  
في اجتماعات "الدوليين"



20



34



48



52

"آفاق الاستثمار وفرص التجارة في المملكة" كان العنوان الذي اجتمع عليه الكثيرون في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين ليعرفوا أكثر عن الآفاق المستقبلية لكثير اقتصاديات المنطقة، ولعل الحضور الاعلامي الاجنبي في تلك الندوة عكس فعلاً حقيقة المكانة الاقتصادية التي تحتلها المملكة على الصعيد الإقليمي والعالمي.

المرأة السعودية تدخل معترك تعاملات سوق الأسهم ليس من بيتها أو عبر الهاتف أو شبكة الانترنت، بل في صالات التداول مباشرة من خلال خدمة توفرها حالياً ثلاث بنوك في المملكة.

تزامن انعقاد منتدى الرياض الاقتصادي مع العديد من المحطات البالغة الأهمية التي تشهدها المنطقة بشكل عام، مسيرة الإصلاح التي يشهدها الاقتصاد السعودي بشكل خاص. "تداول" كانت هناك وواكبت أعمال المنتدى.

34 المحور

48 تحقيق

20 متابعة

٤٤b

52 تحاليل

دراسة تحليلية لأداء القطاع الزراعي السعودي ورصد لأبرز التطورات التي طرأت عليه والنتائج التي حققها في الفترة الأخيرة

٤٢٠T

تمتلك المملكة العربية السعودية، خطوطاً ساحلية على البحر الأحمر والخليج العربي على حد سواء، وقد أعطتها ذلك ميزة واضحة في مجال صناعة الملاحة والنقل البحري. ومن أكبر الشركات التي تلعب دوراً هاماً في صناعة النقل البحري في المملكة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري.

مقارنة لأداء السوق السعودية مع الأسواق الخليجية والعالمية.

24 بين الأسواق

الدكتور عبدالوهاب أبوداهش، كبير الاقتصاديين في بنك الرياض، يكتب عن توقعاته وتحليلاته حول السوق النفطية حتى عام 2020م.

44 مقال

محمد كجان  
mohamedk@gatewaygbc.net

سيم ديوريكو  
gbksa@gatewaygbc.net

ربيع الامين  
rabiha@gatewaygbc.net

باري غراي  
barryg@gatewaygbc.net

الإعلانات

للإشتراك

المدير العام  
المملكة العربية السعودية

المدير العام

سكرتير التحرير التنفيذي عبدالله بن حسين العايد

هيئة التحرير  
قصي الجاموس  
إبراهيم توتنجي  
سالم العنزي

التصميم الفني  
محمد القصاص

خدمة العملاء  
رامي صالح  
ramis@gatewaygbc.net

مساعد النمر  
مدير إدارة معلومات السوق والتسويق

غراي بيزنيس كومينيكيشنز  
508، الخزامي سنتر، ص.ب 301292 الرياض 11372  
المملكة العربية السعودية هاتف: 4 62 3632 (+966 1)  
فاكس: 461 2966 (+966 1)

نادر صباغ  
nadars@gatewaygbc.net

المشرف العام

الناشر

استشاري التحرير

# ملتقى الدوليين.. دبي 2003

هي اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد، الحدث كبير، وكذلك كان الحضور السعودي في ذلك اللقاء العالمي.

إنها فرصة الدول النامية السنوية لكي تعبر عن آرائها ومواقفها فيما يتعلق بسياسات البنك و الصندوق، وكذلك سياسات الدول المتقدمة تجاهها.

وفد سعودي ضخم كان حاضراً هناك، وفد كبير ضم ممثلين عن مختلف الهيئات والقطاعات الاقتصادية والسياسية والمصرفية والتجارية والصناعية، والهدف هو الحديث عن الحاضر والمستقبل لأكبر الاقتصاديات العربية والاقليمية في ضوء التطورات والتغيرات التي تشهدها المنطقة.

الحديث عن قصة جميلة كما أسماها معالي وزير المالية الدكتور ابراهيم بن عبد الله العساف في بداية كلمته. قصة جميلة عن النجاحات والجهود المبذولة على مختلف المستويات للمضي قدماً في سياسات التحديث والعصرنة المدروسة التي تواكب متطلبات الوقت وتخدم الاقتصاد الوطني. قصة عن التقدم الذي تحقّق في المملكة بعدة مجالات، والذي تجلّى في سلامة القطاع المصرفي وحيويته وهو ما سيساهم في نمو دور القطاع الخاص وزيادة معدل نمو الاقتصاد وتحقيق المزيد من الازدهار مستقبلاً كما أكد معاليه.

أفاق الاستثمار وفرص التجارة في المملكة كان عنوان الندوة التي نظمت على هامش اجتماعات الدوليين في دبي، وفيها كان التأكيد من قبل محافظ الهيئة العامة للاستثمار سمو الأمير عبد الله بن فيصل بن تركي على الإمكانيات والمقومات الاقتصادية التي تجعل من المملكة خياراً ممتازاً لأي استثمار، مشدداً على ان السوق السعودية يمكن أن تكون محورا لأي نشاط اقتصادي، و لافتاً الأنظار إلى أن القطاع المصرفي السعودي هو من أفضل القطاعات تنظيمياً في دول العالم الثالث، والدليل نجاح السوق السعودية في التعامل بشكل جيد مع المشكلات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة.

خلال ذلك اللقاء الهام تم التشديد أيضاً من قبل أمين عام الهيئة العليا للسياحة سمو الامير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز على القضايا الرئيسية المتعلقة بتسمية السياحة في المملكة، والمقومات الواعدة لهذه الصناعة التي من الممكن أن تسهم بشكل كبير في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ويجاد فرص عمل حقيقية، إضافة إلى توفير فرص استثمارية متعددة.

أما متانة القطاع المالي السعودي وملامح التطوير البنوية التي شهدتها نحو مزيد من التحديث والانفتاح والتطور الكمي والنوعي الذي شهدته المصارف التجارية فتجلت في الورقة المقدمة من قبل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي معالي الأستاذ حمد بن سعود السبياري الذي أكد أن القوانين الجديدة التي أصدرتها الحكومة السعودية مثل نظام سوق رأس المال، والرقابة على شركات التأمين ستفتح فرصاً جديدة للاستثمار.

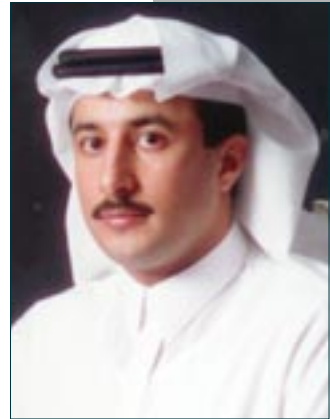
كلام المتحدثين جميعاً كان مشجعاً، والمؤشرات كلها إيجابية، وكلها تؤكد أن الأسس المتينة والسياسات المالية والاقتصادية الملائمة التي اتخذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين عززت قدرة الاقتصاد السعودي على مواجهة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، بدليل أن القطاع غير النفطي في المملكة حقق وللسنة الثانية على التوالي نمواً متسارعاً ليضاف ذلك إلى السجل الجيد للنمو المستمر منذ ما يزيد عن تسع سنوات.

خلال اجتماعات الدوليين كان التركيز على إبراز جهود حكومة المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين كفاءة الاقتصاد والمناخ الاستثماري العام في البلد. من القطاع المالي، والسوق المحلية وصولاً إلى السياحة والصناعة والتجارة، و الخدمات، كل القطاعات بدت جاذبة لرؤوس الاموال الطامحة إلى التوظيف المجدي، ومن جديد يثبت الاقتصاد السعودي متانة بنيان القواعد التي يقوم عليها.

أفاق الاستثمار والتجارة في المملكة العربية السعودية أفاق واعدة كما دلت الارقام والمؤشرات الكثيرة، وكانت اجتماعات الدوليين الاخيرة محطة إضافية لإبراز الفرص الحقيقية المتاحة في الاقتصاد السعودي على أكثر من صعيد.

مساعد النمر

musaed.nemer@tadawul.com.sa





## مؤتمر "ميد" عن الأسواق المالية في الشرق الاوسط



سعادة وكيل المحافظ السعيمي يلقي كلمته

الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط عنوان المؤتمر الذي نظّمته مجلة ميد الاقتصادية المتخصصة على مدى يومين في فندق أبراج الامارات في دبي في الفترة الممتدة ما بين 30 سبتمبر الماضي والاول من أكتوبر الحالي، وذلك بهدف التعريف بالامكانيات والفرص الاستثمارية الجديدة المتاحة في هذه الأسواق، وقد حضر المؤتمر وشارك فيه حشد من الشخصيات

والفاعليات الاقتصادية والتجارية والصناعية من مختلف بلدان المنطقة، لاسيما من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات والشخصيات الاجنبية والدولية المتخصصة زادت عن 150 مشاركاً.

### سليمان

وقد جاء انعقاد المؤتمر كما يشير رئيس قسم التحرير في مجلة ميد إدموند أ سليفان لتداول في توقيت ممتاز على اعتبار أن الحدث اتى مباشرة بعد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي استضافتهما دبي مؤخراً، والتي ساهمت في تسليط الضوء بشكل أكبر على المنطقة بسبب التنظيم العالي الدقة الذي تم تسجيله في تلك الاجتماعات على أكثر من صعيد، إضافة إلى أن وقت انعقاد المؤتمر هو وقت انطلاق الموسم بعد فترة الاجازة الصيفية.

### محطات

من المحطات البارزة التي ميزت مؤتمر ميد لهذا العام كما يرى سليفان كانت المحاضرة التي قدمها سعادة وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي جواز السعيمي والتي تناول فيها موضوع النظام الجديد للسوق المالية في المملكة.

لقد حظيت هذه المحاضرة باهتمام عدد كبير من المتابعين والمعنيين الخليجين والأجانب على السواء لأسباب عديدة برأي سليفان أولاً الأهمية البالغة والتاثير الكبير الذي يشكله القانون الجديد بحد ذاته للمستثمرين وللصناعة المالية في المملكة بشكل عام، وثانياً لكون هذه المحاضرة الاعلان الرسمي الاول باللغة الانكليزية عن هذا القانون الجديد منذ أن تمت المصادقة عليه. ويؤكد سليفان أن نظام السوق المالية الجديد هو بحق نقطة تحول في التعاطي الاستثماري على صعيد المملكة، ويستطرد

أعتقد أن النظام الجديد لن يحدث تغيراً بشكل مباشر وفوري في التدفقات الاستثمارية للمملكة، لكنه سيؤثر إلى أن المملكة تفتح أبوابها للاستثمار الاجنبي وهذا أمر جيد بحد ذاته، لكن يجب تشجيع السعوديين أنفسهم على الاستثمار في بلدهم، قبل المستثمرين الاجانب.

ويضيف عكس الاداء العالي للسوق السعودية مستوى السيولة المرتفع التي شهدتها المملكة، وقد أثر عودة الاستثمارات وروؤس الاموال من الخارج تأثيراً كبيراً. كذلك كانت لعملية الاكتتاب الناجحة في شركة الاتصالات السعودية أثر إيجابي، وأعتقد أن القيام بعمليات اكتتاب من هذا الحجم سيؤثر تأثيراً كبيراً على اداء السوق السعودية بشكل كبير في المرحلة المقبلة.

ومن المحطات الأخرى المهمة التي ميزت أعمال المؤتمر كما يشير سليفان كانت الحديث عن السوق المالية في إيران وعن الامكانيات المرتقبة للبورصة الإيرانية، فهذه البورصة في واقعها الان هي بورصة صغيرة من حيث الحجم والتداولات، لكن الاقتصاد الإيراني يعد ثاني اكبر اقتصاد في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية، وهو اقتصاد متنوع المصادر، وإيران تستفيد بشكل كبير حالياً من الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط في العالم، والإيرانيون بعد سنوات من العزلة يظهرون توجهات لمزيد من الانفتاح على الاستثمار الخارجي، كل هذه العوامل تطرح البحث الجدي بالامكانيات المستقبلية للسوق المالية في إيران وما يتوقع لها أن تحققه.

### اقتصاد المنطقة

في استعراضه للوضع العام لاقتصاديات المنطقة، يشدد سليفان على اعتبار المشروع الذي تقوم به دبي تحت عنوان مركز دبي المالي العالمي سيكون من أهم المشاريع المالية والاقتصادية في المنطقة لما ينطوي عليه من مميزات وخصائص ستساهم في

## معايير عالية

وفي معرض حديثه تطرق السحيمي إلى عملية خصخصة شركة الاتصالات السعودية وأهمية هذه الخطوة، والنجاح الذي حققته وتأثيرها على سوق الأسهم، وأشار إلى استطلاع للرأي أجرته (مؤسسة التمويل الدولية) وصندوق النقد العربي والذي أظهر ان المملكة تستوفي بل وتزيد شروط المعايير الدولية الأساسية المطلوبة في الصناعة المالية.

ولفت إلى أن المؤشر العام لتداول حقق نمواً خلال السنوات العشر الأخيرة بمعدل سنوي عالٍ الأمر الذي جعل المملكة من أكبر أسواق المنطقة وواحدة من أكبر الأسواق الناشئة في العالم.

## القانون الجديد

وفي حديثه عن قانون السوق المالية الجديد رأى السحيمي أن هذا القانون يشكل للسوق المالية هيكلية تنظيمية حكومية قوية، معتبراً أن أبرز مميزات هذا القانون تتمثل في الهيكلية الجديدة التي تشمل على المكونات والعناصر الأساسية التالية:

فبالنسبة إلى إصدار نظام السوق المالية، من المرتقب أن يوفر النظام الجديد ولأول مرة مظلة ومرجعية نظامية متكاملة للسوق تشمل أهم المبادئ والأسس والنصوص التي تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالسوق من حيث تحديد الهياكل والمؤسسات الإشرافية والرقابية والتشغيلية للسوق، وتحديد الصلاحيات والمهام الموكلة لهما.

كما واهتم النظام من خلال نصوص واضحة بجوانب الإفصاح ونشر المعلومات سواء تعلق الأمر بالسوق الأولية للإصدارات أو بالسوق الثانوية (التداول)، بالإضافة إلى نصوص واضحة للحد من استغلال المعلومات والإشاعات، بالإضافة إلى عقوبات وأحكام جزائية محددة بهدف تحقيق سلامة التعامل والعدالة في السوق إلى أكبر حد ممكن.

ومن أبرز المزايا المهمة للنظام الجديد أيضاً، ما تمثل في تحديد دور ومهام المؤسسات الإشرافية والرقابية والتشغيلية الجديدة لها، وفضل الدور الرقابي والإشرافي عن الدور التنفيذي والتشغيلي لها، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات جديدة للسوق.

وكان المؤتمر واصل أعماله على مدى يومين وشهدة جلسات المناقشات وورش العمل عدد من الموضوعات ذات الصلة بقضايا التنمية الاقتصادية لأسواق المال في الشرق الأوسط لاسيما في بلدان كعمان والكويت إضافة إلى التطور في عمليات الخصخصة في المنطقة وتأثيرها على أسواق المال. كما وكان نمو أسواق المال الإسلامية في الشرق الأوسط من المحطات البارزة التي بحثها المجتمعون في المؤتمر.

(تداول)

استقطاب المستثمرين ورجال الأعمال ليس على الصعيد الاقليمي فحسب بل على الصعيد الدولي أيضاً. ويتابع هناك اهتمام كبير بالمنطقة من قبل المستثمرين الاجانب وانا اؤس ذلك من خلال موقعي، وأعتقد أن نصف هذا الاهتمام سيكون موجهاً نحو المملكة العربية السعودية.

وفي قراءته الخاصة لحال المنطقة، لاسيما ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، يشير سليفان أن العام الحالي كان عاماً جيداً في الاسواق المالية في أغلبية دول الخليج، وقد ارتفعت كل الاسواق في تلك البلدان بشكل ملاحظ، وهذا دليل على أن الوضع المالي في منطقة الخليج جيد جداً. أما بالنسبة للسوق السعودية تحديداً فيضيف سليفان لقد كان أداء السوق السعودية التي تعتبر

أكبر اقتصاديات المنطقة أداءً قوياً، حتى أن هناك توقعات إيجابية جداً عن نسب العجز المرتقبة في الميزانية السعودية وهو امر لم نشهده منذ سنوات طويلة. البيئة المالية بشكل عام جيدة، وهناك جو عام من الثقة على الرغم من الوضع الحالي في العراق، ويمكنني القول أن المنطقة تدخل في مرحلة نمو حقيقي خلال السنوات الثلاثة أو الأربع المقبلة.

## المنافسة الاستثمارية

تميزت أعمال اليوم الاول من المؤتمر كما أشرنا بالمحاضرة التي ألقاها وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي جمار السحيمي الذي استعرض خلالها فيها تطور منافسة الاستثمار في المملكة العربية السعودية منذ العام 1997 حتى العام 2002، وقد تطرق السحيمي في عرضه إلى الأداء الجيد والقوي الذي سجلته السوق السعودية خلال الفترة الأخيرة، وأشار إلى أن السوق حققت منذ 26 سبتمبر من العام 2003 الجاري أرباحاً بنسب كبيرة، لافتاً إلى أن حجم السوق اتسع بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة الماضية، ويبدو ان العام 2003 هو عام آخر مفعم بالربح كما قال.

وأكد السحيمي أن أداء السوق هو انعكاس للتطور الاقتصادي العام الذي تشهده المملكة، لاسيما وأنها تتجه من الاعتماد على الاقتصاد النفطي إلى تنوع قاعدة اقتصادها الوطني، كما وتستفيد السوق من قوة البنية التحتية التي تتحلها بها والتي تلائم المواصفات العالمية. لقد وضعت السياسات الاقتصادية لزيادة فعالية السوق وشفافيتها و لمرافقة أداء الشركات وعملها. تناول وكيل المحافظ بدء العمل بنظام التداول للالكتروني في العام 1990، وصولاً حتى بدء تطبيق نظام تداول، والاثر الذي تركته هذه الخطوة في السوق لجهة زيادة حجم التداول، وزيادة الثقة بالتعاملات والمعلومات المتوافرة عن السوق من مختلف الجوانب، ودور تداول في عمليات الإفصاح وتزويد المعلومات للمستثمرين عبر شبكة الانترنت.

## متوسط أداء 12 سوق عربية يفوق 9 بورصات عالمية

وفي السوق المصرية تحسن سهم اوراسكوم للاتصالات بنسبة 294 في المئة في وقت فازت فيه الشركة بعقد للمشاركة في قطاع الاتصالات الجوال في العراق، وشركة اوراسكوم المتخصصة في الانشاءات بنسبة 88 في المئة واخيرا شركة موبينيل بنسبة 46 في المئة. وعلى صعيد السوق الاردنية فقد تحسن كل من سهم البنك العربي 46 في المئة، وبنك الاسكان 72 في المئة، والاسمنت 68 في المئة.

وفي السوق الاماراتية تحسن سهم شركة الاتصالات 28 في المئة، وبنك ابوظبي الوطني بنسبة 39 في المئة، وبنك المشرق بنسبة 47 في المئة، واخيرا بنك دبي الوطني بنسبة 30 في المئة.

### البورصات العالمية

وبذلك يكون متوسط أداء البورصات العربية قد تفوق على متوسط أداء نظيرتها العالمية حيث استقر متوسط نمو تسع بورصات عالمية عند 20,8 في المئة، و تفوق مؤشر ناسداك المجمع بنسبة نمو بلغت 33,8 في المئة، تلاه مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الاسبوعي المرتفع 30,4 في المئة ثم مؤشر نيكى 225 للاسهم اليابانية المرتفع 26 في المئة، ومؤشر داكس 30 للاسهم الالمانية بنسبة نمو بلغت 25 في المئة ثم مورجان ستانلي للاسهم الاوربية بنسبة 24 في المئة ثم مورجان ستانلي للاسهم العالمية 14,8 في المئة، فمؤشر كاك 40 للاسهم الاوربية بنسبة 13,6 في المئة، فمؤشر داو جونز في امريكا بنسبة 11,1 في المئة، ثم مؤشر فانتشال تايمز 100 في بريطانيا بنسبة 7 في المئة.

اسواق الاسهم العربية	قيمة المؤشر بداية العام	قيمة المؤشر سبتمبر 2003م	نسبة التغير (%)
الكويت (مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية)	2375.3	4359.5	86.51%
السعودية (مؤشر تداول لجميع الاسهم)	2518.08	4276.55	69.82%
قطر (مؤشر البنك التجاري القطري)	420.48	656.2	56.06%
مصر (مؤشر فرمز)	5371.42	10178.68	42.20%
الأردن (مؤشر بورصة عمان)	170.02	237.18	39.62%
الغرب (مؤشر المجموعة المالية)	7377.25	9302.97	36.86%
عمان (مؤشر سوق مسقط للاوراق المالية)	191.864	257.541	34.25%
الامارات (مؤشر بنك ابوظبي الوطني)	3408.49	4365.22	28.07%
البحرين	1821.49	2164.35	18.82%
تونس (مؤشر تونس - المرجح)	1119.15	1218.5	14.85%
فلسطين (مؤشر القدس)	151.16	169.53	12.25%
لبنان (مؤشر بنك لبنان والمهجر)	453.2	437.48	-3.47%

(المصدر: مركز بخت للاستشارات المالية)

بلغ متوسط أداء 12 من اسواق الاسهم العربية 36,3 في المئة منذ بداية العام وسط ارتفاع شامل لكافة البورصات العربية التي يرصدها مركز بخت للاستشارات المالية فيما كان مؤشر بنك لبنان والمهجر في لبنان هو الاستثناء الوحيد بنسبة تراجع بلغت 3,4 في المئة خلال الاشهر التسعة الماضية.

واستمر مؤشر سوق الكويت للاوراق المالية صدارته على الصعيد العربي بواقع 86,5 في المئة تلاه مؤشر تداول السعودي بواقع 69,8 في المئة، فمؤشر البنك التجاري القطري بواقع 56 في المئة، فمؤشر هرمز المصري بواقع 42,2 في المئة، ثم البورصة العمانية المرتفعة 39,6 في المئة، ثم مؤشر بورصة عمان في الاردن بنسبة 38,6 في المئة فمؤشر المجموعة المالية في الدار البيضاء بالمغرب التي ارتفع منذ بداية العام 36,8 في المئة، فمؤشر سوق مسقط للاوراق العمانية بعمان بواقع 34,25 في المئة، فمؤشر بنك ابوظبي الوطني في دولة الامارات بواقع 28 في المئة، ثم السوق البحرينية بواقع 18,8 في المئة، فمؤشر تونس المرجح 14,8 في المئة، فمؤشر القدس 12,2 في المئة.

### البورصات العربية

في نظرة داخلية لحركة الاسهم الاكبر تأثيرا في البورصات العربية نرى ان مؤشر الاسهم الكويتية لقي دعما قويا من 6 اسهم رئيسية أبرزها سهم شركة الاتصالات المتنقلة بنسبة 75 في المئة، ويشار الى ان هذه الشركة حصلت على جزء من عقود شبكة الهاتف الجوال في العراق مما دفع سهمها للصعود الى جوانب عوامل اخرى، كما ارتفع سهم بنك الكويت الوطني 30 في المئة، والمستثمر الدولي 397 في المئة، والمخازن الوطنية المرتفعة 167 في المئة، والشركة العقارية 240 في المئة، واخيرا البنك التجاري الكويتي بنسبة 51 في المئة.

اما السوق السعودية فقد تحسنت اسعار الشركات الثلاث الكبرى وهي سهم شركة الاتصالات السعودية بنسبة 138 في المئة منذ ادراج سهمها في شهر يناير (تشرين ثاني) الماضي و سهم الشركة السعودية للكهرباء بنسبة 156 في المئة، وسهم الشركة السعودية للصناعات الاساسية سابق بنسبة 46 في المئة وتمثل هذه الشركات قرابة 54 في المئة من إجمالي قيمة السوق.

فيما شهدت السوق القطرية ارتفاع كل من سهم شركة الشحن 186 في المئة، وسهم الاتصالات 41 في المئة، وبنك قطر الوطني 31 في المئة، وشركة الماء والكهرباء بنسبة 61 في المئة.

# منتدى الرياض الاقتصادي.. محطات وتوصيات لتنمية مستدامة



كثيرة ومتعددة كانت الموضوعات التي بحثتها فعاليات منتدى الرياض الاقتصادي الذي عقد في العاصمة السعودية تحت عنوان "نحو تنمية اقتصادية مستدامة"، بحضور عدد كبير من سمو الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والمستثمرين. وجاء توقيت الحدث ليزيد من أهمية الموضوعات التي تطرق إليها، لاسيما وأن انعقاده يتزامن مع العديد من المحطات بالغة الأهمية التي تشهدها المنطقة بشكل عام، مسيرة الإصلاح التي يشهدها الاقتصاد السعودي بشكل خاص. "تداول" تابعت أعمال المنتدى، وعادت بالتقرير التالي:

ماجد القصبي الجلسة الأولى التي تناولت موضوع بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية - الواقع والتحديات. في هذه الجلسة عرض الأستاذ سليمان المنديل ورقة أشار فيها إلى أن السعودية تتمتع بمزايا اقتصادية وسياسية عديدة تواجها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي برزت في بيئة الاستثمار في السعودية وتمثلت في تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي وتنوع النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى محدودية قدرة السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية والقصور في البنية التحتية.

افتتحت أعمال المنتدى بكلمة لرئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبدالرحمن الجريسي أشار خلالها إلى أن المنتدى سيناقش على مدى ثلاثة أيام مجموعة من أوراق العمل التي تم الإعداد والتحضير لها عبر ورش العمل التي عقدت في مدينتي الرياض والجبيل إضافة إلى ورشة العمل النسائية.

## بيئة الاستثمار

المحور الأول لأولى جلسات المنتدى كان تحت عنوان قطاع الأعمال، وترأس مدير عام مؤسسة سلطان بن عبد العزيز الإنسانية الدكتور





وفي ورقة العمل الثانية التي حملت عنوان المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود طالب الأستاذ غسان احمد السليمان بضرورة تطوير تلك المنشآت واستخدام الآليات الكفيلة بنموها وتطوير أساليب العمل فيها.

ترأس الجلسة غسان السليمان، وتحدث فيها خالد القحطاني.

وأوصى الخطراوي في نهاية الجلسة بضرورة توافر الشفافية في برامج التخصيص وسبل إنفاق الإيرادات المتحققة منه، وتوجيهها نحو مشاريع تنموية ذات إنتاجية.

## الاستثمار والتنمية

وعلى صعيد آخر ألقى محافظ الهيئة العامة للاستثمار سمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي آل سعود كلمة خاصة بمناسبة بدء فعاليات المنتدى أكد فيها أن الاستثمار هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية وأن نظرة الهيئة العامة للاستثمار تقوم على أساس تحسين البيئة الاستثمارية بهدف رفع معدلات الاستثمار في المملكة بشقيه الأجنبي والمحلي على حد سواء.

وكشف سموه أن نسب الاستثمار في المملكة قد بلغت خلال السنوات الأخيرة في المتوسط 17% من الناتج المحلي، واعتبر أن المطلوب هو زيادة العمل المضاعفة هذه النسبة لتبلغ 30% وهي النسبة المناسبة لتحقيق معدلات النمو والتوظيف المنشودة، مؤكداً أن لدى الهيئة القناعة الكاملة بأن بيئة الاستثمار في المملكة تحظى بالمقومات الأساسية ومن أهمها الموارد الطبيعية وتوفر رؤوس الأموال المحلية التي تجعلها مؤهلة لبلوغ تلك النسب.

## الشراكة بين القطاعين

أما فعاليات اليوم الثاني من المنتدى فتطرقت إلى محور النظم والسياسات والإجراءات الحكومية، حيث ترأس الدكتور حسن عيسى الملا الجلسة الثالثة التي بحثت في مسألة البنية التشريعية والقضائية في المملكة.

وجاءت ورقة الجلسة الرابعة التي ترأسها عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الدكتور عبدالرحمن المشيخ بعنوان شراكة إيجابية بين القطاعين العام والخاص بالمملكة وقدمها الرئيس التنفيذي لشركة اراسكو المهندس عبد الله الربيعان.

## تنوع الاقتصاد

الورقة الخامسة قدمها الأستاذ محمد الخطراوي بعنوان السياسات الاقتصادية وأثرها على القطاع الخاص، وترأس الجلسة رئيس مجلس الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية الأستاذ عبد الرحمن الراشد، تناول فيها الخطراوي سياسة تنوع مصادر الدخل وما أحدثه الاقتصاد السعودي من قفزات هائلة خلال العقود الثلاثة الماضية، والذي يمر في الفترة الراهنة بوحدة من أهم مراحل تطوره لمواجهة الاقتصاديات العالمية.

## البنية التحتية

وفي محور البنية التحتية ألقى الأستاذ مازن النعيمي ورقة عمل حملت عنوان علاقة البنية التحتية بالنمو الاقتصادي تطرق فيها إلى وصف كامل ومختصر لبعض الجوانب الجوهرية للبنية التحتية بصفة عامة في المملكة، والعلاقة بين تطوير البنية التحتية والنمو في الدخل الفردي. كما تناول موضوع سوق الكهرباء في المملكة والإطار القانوني والتنظيمي له.

وفي ورقة العمل التي قدمها المدير العام للشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية الدكتور عبد الله العبدالقادر أشار فيها إلى أن إنشاء هيئة المدن الصناعية في المملكة كان خطوة رئيسية في إشراك القطاع الخاص وفي تطوير تلك المدن. وكشفت ورقة العمل التي تناول فيها الدكتور عبد العزيز الجربوع موضوع الغاز إلى أن الاستثمار في الغاز له تأثير كبير جداً على الناتج المحلي الاجمالي .

## الموارد البشرية

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث الذي أتى تحت عنوان محور الموارد البشرية فقد رأس الأستاذ عبد العزيز العذل عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الجلسة الثامنة وكانت بعنوان التعليم والتدريب والتأهيل وقدمها الأستاذ عبد الرحمن مازي الذي استعرض في دراسة أعدها قضية التعليم والتدريب والتأهيل في المملكة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها: أن هناك العديد من التغيرات سواء كمية أو نوعية في التعليم العام والتعليم التقني والجامعي، وكشفت الدراسة عن زيادة ملحوظة في كافة العناصر المؤثرة في العملية (عدد المدارس والفصول الدراسية والمدرسين والطلاب - بنين وبنات).

وقدم الأستاذ عبد الإله المؤيد عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورقة العمل التاسعة بعنوان سوق العمل في المملكة وترأس جلستها الأستاذ حسين أبو داود، وذكر فيها المؤيد أن هناك مشكلتين عامتين تواجهان سوق العمل السعودية أتا إلى حدوث البطالة العالية في قوة العمل السعودية (ذكر أو إناث ) بين سن ( 15 - 29 ). الأولى الضعف في الفرص الوظيفية الجديدة المتاحة في الاقتصاد السعودي



العقوبات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق تبني برامج تموية تقودها الدولة، والاهتمام بالتعليم عن بعد.

أما فيما يتعلق بتوصيات البنية التشريعية والقضائية في المملكة فأكدت ضرورة إعادة هيكلة البنية التشريعية في إطار التشريعات الإسلامية الحنيفة من خلال جهاز مركزي يتولى إدارة عملية التشريع فيما يتعلق ببيئة الاستثمار، وكذلك إعادة هيكلة الأدوات التشريعية وتحجيم اثر التعاميم السرية على البيئة الاقتصادية، بالإضافة إلى تدعيم البنية القضائية بمحكمة عليا وبمحاكم متخصصة وبقتضاة ومعاونين لا ينقطع تدريبهم.

وفيما يختص بتوصيات دور البنية التحتية في التنمية الاقتصادية فقد شددت على ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير مقومات البنية بأن يتبنى القطاع العام المجالات التي لم يتوفر لها مقومات الربحية التجارية على أن يضطلع القطاع الخاص بالمجالات ذات الصبغة التجارية التي يمكن أن يؤديها بكفاءة عالية. إضافة إلى إعادة النظر في منهجية التعرفة الحالية في قطاع الكهرباء والعمل على إيجاد الآليات اللازمة التي تضمن توفر الأراضي الصناعية المطورة، وضرورة تعزيز إمدادات الغاز وتوفيره بالكمية والجودة والسعر المناسب.

كما أكد المؤتمرين على أن المرأة هي شريك أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وأوصوا باتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق دورها الاقتصادي الهام وفق التشريعات الإسلامية السمحاء. وحمل الجزار معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف رفع توصيات المنتدى إلى مقام سمو ولي العهد السعودي، وتشكيل فرق عمل مشتركة على أعلى المستويات بين ممثلي الجهات الحكومية المعنية وأمانة منتدى الرياض الاقتصادي للعمل فوراً على وضع الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات على أن تنتهي تلك الفرق من أعمالها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وترفع في نهايتها تقريراً لسمو ولي العهد بالإجراءات اللازمة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

**تغطية : سالم العنزي**



مقارنة بالزيادة في عدد السكان، والثانية ضعف كفاءة المواومة بين الطلب والعرض من أجل توظيف الوظائف القائمة التي يشغلها حالياً ملايين العمالة الوافدة .

## تنمية السياحة

وعلى هامش المنتدى ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان الأمين العام للهيئة العليا للسياحة كلمة بعنوان التنمية السياحية في المملكة العربية السعودية أعتبر فيها أن مبادرة الحكومة بتأسيس الهيئة قبل ثلاث سنوات يرجع إلى كونها أحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، وكذلك تنمية وتعزيز قطاع السياحة وترويجها والتغلب على معوقات نموه . أشار سموه إلى أن النمو المتوقع للسياحة السعودية بحلول العام 2020 يقدر بـ 141 مليون رحلة سياحية، وهو الأمر الذي سيسهم بتوفير فرص عمل للشباب السعودي من 1,5 إلى 3,2 مليون فرصة عمل.

## وثيقة المنتدى

وفي ختام أعمال المنتدى ألقى الدكتور عبد العزيز الجزار كلمة أثنت على كل الجهود التي تضافرت لإنجاح الحدث. وجاءت التوصيات التي خرج بها المشاركون على النحو التالي: المطالبة بإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وتخفيف إجراءاته الروتينية ليكون مستجيباً وميسراً للاستثمار، وكذلك إيجاد برنامج مركزي واحد يعني بشؤون المنشآت الصغيرة ويتولى معالجة كافة الأمور المتعلقة بها وتوحيد جهودها. فتح المنافسة وتفعيل برامج الخصخصة، والتوسع في توظيف المعلومات والاتصالات وذلك بتفعيل مفهوم الحكومة الإلكترونية وتركيز الاستثمار على القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية، وكذلك وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتشجيع الهجرة العكسية إلى القرى والأرياف.

وفيما يخص مجال التعليم والتدريب دعيت التوصيات إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب والتأهيل وما يرتبط بذلك من مناهج وبرامج المؤسسات، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب السعودي من خلال محورين هما تطوير آليات نظام العودة والإحلال باعتماد منهج الحوافز لا



### قصة جميلة

خلال ترؤسه لجلسة العرض عن فرص الاستثمار والتجارة في المملكة العربية السعودية، وتقديمه المشاركين في تلك الندوة، بدء وزير المالية الدكتور ابراهيم بن عبد العزيز العساف أولى كلماته مخاطباً الحضور من سعوديين وأجانب غصت بهم القاعة. لدي قصة جميلة من الممكن أن أرويها عن بلدي، قصة جميلة استعرض خلالها العساف أبرز وأحدث التطورات الاقتصادية في المملكة والسياسات التي تبنتها الحكومة وتنتهجها لتطوير وتنويع قاعدة الاقتصاد السعودي، إضافة إلى الفرص الاستثمارية المتاحة على مختلف الصعد.

وعن مدى استفادة الدول النامية من اجتماع الدوليين اعتبر العساف أن الاجتماعات السنوية لمحافظة صندوق النقد والبنك الدوليين هي فرصة للقاء جميع المحافظين في البنك والصندوق من دول العالم، الدول المتقدمة دائماً تناقش المواضيع التي تهتم الاقتصاد العالمي بشكل عام أما

الأمر الذي تهتم الدول النامية فتناقش من خلال ما يسمى بلجنة التنمية بشكل رئيس، حيث يتم البحث في عمليات تحديات التنمية، والمساعدات المقدمة من الدول الغنية، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، والاجتماعات فرصة للدول النامية كي تعبر عن آرائها ومواقفها فيما يتعلق بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد، وكذلك سياسات الدول المتقدمة.

### السياسات الاقتصادية والقطاع الخاص

رأى وزير المالية السعودي أن سياسة ترشيد النفقات التي تنتهجها حكومة بلاده منذ أربع سنوات لم تؤثر على تدفق

الاستثمارات، مؤكداً أن دور الإنفاق الحكومي في المجالات التي تدعم الاستثمار ما زال مستمراً سواء بشكل مباشر أو عن طريق تمويل البنية الأساسية للاقتصاد، مشدداً على أنه ليس هناك من تعارض بين ترشيد النفقات ودعم القطاع الخاص في هذا الجانب، وهناك مجالات أخرى هي التي يتم فيها ترشيد الإنفاق.

وأمل العساف أن يتقلص اعتماد القطاع الخاص على الحكومة كمحرك لأنشطته، لافتاً النظر إلى أن الحكومة السعودية تبذل الجهد لتقليل هذا الدور عبر دعم القطاع الخاص، وإيجاد البيئة التنظيمية المناسبة له، ولذلك أقرت عدداً من الأنظمة مثل نظام السوق المالية، ونظام التأمين، والضمان الصحي، وغيرها.

وشدد العساف على أن التقدم الذي تحقق في بلاده في عدة مجالات وسلامة القطاع المصرفي وحيويته سوف يساهمان

في نمو دور القطاع الخاص وزيادة معدل نمو الاقتصاد وتحقيق المزيد من الازدهار.

وفي معرض حديثه عن الاقتصاد السعودي أكد العساف أن الأسس المتينة والسياسات المالية والاقتصادية الملائمة التي اتخذتها حكومة خادم الحرمين الشريفين عززت قدرة الاقتصاد السعودي على مواجهة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي حيث حقق القطاع غير النفطي في المملكة للسنة الثانية على التوالي نمواً متسارعاً دون ضغوط تضخمية مضيئاً ذلك إلى السجل الجيد للنمو المستمر منذ ما يزيد عن تسع سنوات. وتطرق العساف في توصيفه للوضع الاقتصادي في المملكة

## العساف: نمو الاستثمارات وازدياد الثقة سيعززان الاتجاه الواعد لأداء القطاع غير النفطي بالمملكة

# آفاق الاستثمار بالمملكة في اجتماعات "الدوليين"

الحدث عالمي، والبلد عربي، والحضور السعودي كان قويا ومتميزا على مختلف الصعد. إنها الاجتماعات السنوية لمجلس المحافظين في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو ما بات يعرف باسم "الدوليين"، والمملكة في تلك الاجتماعات قالت الكثير عن نفسها على ألسن ممثليها في الوفد الضخم الذي ضم العديد من الشخصيات الاقتصادية والسياسة و التجارية والصناعية والمصرفية. "آفاق الاستثمار وفرص التجارة في المملكة" كان العنوان الذي اجتمع عليه الكثيرون في ذلك الحدث الدولي ليعرفوا أكثر عن الآفاق المستقبلية لأكبر اقتصاديات المنطقة، ولعل الحضور الاعلامي الاجنبي في تلك الندوة عكس فعلاً حقيقة المكانة الاقتصادية التي تحتلها المملكة ليس على الصعيد الاقليمي فحسب، وإنما على الصعيد العالمي والدولي أيضا. "تداول" كانت هناك، مع الحاضرين والمشاركين، واكبت الحدث وسجلت أبرز محطاته.





إلى النجاح المتميز الذي تحقق في بيع ٣٠ في المئة من حصة الحكومة في شركة الاتصالات، والارتفاع الكبير في سوق الأسهم حتى الآن يشير إلى نمو الثقة بأداء القطاع غير النفطي رغم التوترات التي تعيشها المنطقة. وأوضح أن جهود حكومة المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين كفاءة الاقتصاد تجلت في الموافقة مؤخراً على نظام السوق المالية الذي سيحسن المناخ الاستثماري ويعزز كفاءة عمل سوق المال مما سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار والنمو إلى جانب إسهام نظام التأمين الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً في توفير الإطار النظامي بهذا القطاع.

وأكد العساف أن السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة السعودية عززت قدرة الاقتصاد على مواجهة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وشدد على أن نمو الاستثمارات وازدياد الثقة سوف يعززان الاتجاه الواعد لأداء القطاع غير النفطي. وقال أنا متفائل بأن النمو في المملكة سيكون صحيحاً هذا العام بإذن الله تعالى.

## اقتصاد المنطقة

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في المنطقة العربية بشكل عام، أشاد العساف بالتطورات الاقتصادية في المنطقة العربية والتقدم الذي تحقق على مستوى السياسات وما ترتب عليه من نمو مستمر. وأوضح أنه على الرغم من تقلبات أسعار النفط وما فقدته بعض الاقتصادات مؤخراً من إيرادات السياحة إلا أن أداء المنطقة كان معتدلاً في ظل الجهود الحثيثة لعمليات التصحيح والإصلاحات الهيكلية. فقد تجاوز النمو في المنطقة معدل النمو في الاقتصاد العالمي في العام الماضي. وأكد على ضرورة تحقيق المزيد من الإصلاحات لتعزيز تحقيق معدلات نمو أسرع لتواكب متطلبات القوة العاملة المتنامية.

وتعهد العساف أن تواصل بلاده العمل مع الدول العربية الأخرى لإزالة جميع العوائق التي تعترض قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق نمو كبير في التجارة العربية البينية. وقال صحيح أن التجارة البينية العربية منخفضة مقارنة بالتجارة مع العالم الخارجي إلا أن حجم التجارة البينية في السلع غير النفطية أكبر بكثير، ولا بد من بذل المزيد لتنمية التجارة العربية البينية.

## ما هو البنك الدولي؟



في يوليو من العام ١٩٤٤، وفي مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الذي عقد في أعقاب الحرب العالمية الثانية في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية أبصرت الفكرة النور.

تبنى المجتمعون من ممثلي الدول الكبرى في ذلك اليوم فكرة إنشاء البنك الدولي، والهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر في الدول النامية، وتشجيع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

يتركز نشاط البنك في تقديم القروض للدول النامية بغية المساعدة على مكافحة الفقر، كما يمول البنك الاستثمارات التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ويقدم أيضاً المساعدات الفنية والتقنية والتدريبية للدول الراغبة.

يبلغ عدد موظفي مجموعة البنك الدولي حالياً ما يزيد عن ٧٥٠٠ موظف منتشرين في شتى أنحاء العالم، وتضم هذه المجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الوطنية لضمان الاستثمار. وتتخذ كل هذه المؤسسات العاصمة الأمريكية واشنطن مقراً لها.



وأكد العساف أن صندوق التنمية السعودي الذي بدأ في تنفيذ برنامج لتمويل وضمان الصادرات سيستمر في أداء دوره الأساسي في مساعدة الدول العربية والإسلامية والصديقة على تمويل بعض المشروعات التنموية في تلك الدول.

### الاستثمار في المملكة

لماذا تستثمر في السعودية؟

بهذا السؤال بدأ محافظ الهيئة العامة للاستثمار الامير عبد الله بن فيصل بن تركي عرضه لواقع وآفاق الاستثمار في المملكة، وقدم الامير في عرضه نبذة عن الدور الذي تقوم به الهيئة في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية للمملكة، وتضمنت النبذة أهمية هذا الدور في تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة النتاجية لتحقيق معدلات نمو أكبر وأسرع.

وتناول محافظ الهيئة العامة للاستثمار الاصلاحات الهيكلية والتشريعية التي تجري حالياً في المملكة، والاصلاحات في البيئة التشريعية، وتطرق إلى التخصيص كعنصر أساسي في هذا البرنامج، وصدور أنظمة جديدة كنظام السوق المالية، ونظام التأمين باعتبارهما ملامح تبرز خطة الاصلاحات التشريعية، لافتاً الأنظار الى أهمية صدور قرار ضرورة الإعلان عن اجراءات المشروعات الحكومية.

وعرض الامير بن فيصل بن تركي للامكانيات والمقومات الاقتصادية التي تجعل من السعودية خياراً جيداً للاستثمارات، وقال إن السوق السعودية يمكن أن تكون محورا لأي نشاط اقتصادي، مؤكداً على أن القطاع المصري السعودي هو من أفضل القطاعات تنظيماً في دول العالم الثالث، والدليل نجاح السوق السعودية في التعامل بشكل جيد مع المشكلات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة.



### كيف يختلف البنك الدولي عن صندوق النقد؟



على الرغم من أنه تم تبني فكرة انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نفس الوقت، وعلى الرغم من أن مقر المؤسستين يقع في الشارع نفسه في واشنطن، فإن المؤسستين منفصلتان تماماً وتتوخى كل منهما أهدافاً مختلفة عن الأخرى، رغم أنه غالباً ما يتم الخلط بينهما في أذهان الكثيرين.

قبل أن تتقدم أي دولة بطلب للانضمام إلى عضوية البنك الدولي، يتعين عليها أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي أولاً.

إن الهدف الرئيس للبنك هو تشجيع النمو الاقتصادي الطويل المدى، أما الهدفان الرئيسان للصندوق فيتمثلان في الاشراف على النظام النقدي الدولي، أي العمل كمراقب لعمليات دول العالم عن طريق المساعدة على المحافظة على نظام مدفوعات منظم بين جميع الدول، والهدف الثاني مساعدة الدول الاعضاء في التغلب على المشاكل المالية قصيرة المدى.

وبينما لا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية، فإن بوسع الصندوق تقديم قروض لأي دولة من الدول الاعضاء التي تقتصر إلى مبالغ كافية من العملات الاجنبية لتغطية الالتزامات المالية القصيرة المدى تجاه الدائنين في الدول الاخرى.

### الاقتصاد العالمي

وفي سياق حديثه عن تطورات الاقتصاد العالمي أشار الدكتور العساف إلى تزايد الأمل في الانتعاش الاقتصادي العالمي، وذكر

أن مؤشرات الانتعاش واضحة في بعض الدول الصناعية مشيراً إلى استمرار النمو في الأسواق الناشئة في آسيا وتحسن التوقعات في اغلب الدول النامية، الا ان استمرار الاعتماد المفرط على الاقتصاد الأمريكي كمصدر للنمو العالمي وفشل اجتماع كانكون قد يكون لهما تأثير عكسي على نمو الاقتصاد العالمي. وأكد أن دعم الانتعاش وإزالة العوائق التي تحد من النمو السريع يستدعيان الحيطة في اتخاذ السياسات الاقتصادية.

وتوقع وزير المالية السعودي أن تتمكن المملكة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية العام الحالي، حيث قال من المؤمل أن ننضم قبل نهاية السنة الحالية إلى منظمة التجارة العالمية، أو تبرز مؤشرات للانضمام.

المساهمة في تنمية الصادرات السعودية، بالإضافة الى استعراض أهم متطلبات وشروط الاستفادة من التسهيلات المقدمة من هذه المؤسسات.

## السكة الحديد

من جهته تناول الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية المهندس خالد بن حمد اليحيى الفرص الفريدة للشركات العالمية المتخصصة بطريقة البناء والتشغيل ثم التسليم. للاستثمار في مشروع توسعة الخطوط الحديدية في المملكة.

وتطرق اليحيى للدراسات الكثيرة التي اثبتت جدوى الاستثمار في هذا المشروع، والخطوات التي تم الوصول إليها فيما يخص اجراءات التعاقد مع استشاري الاستثمار قبل طرح المشروع في منافسة عامة دولية.

## القطاع الصحي

بدوره استعرض رئيس مجموعة مستشفيات السعودي الالماني المهندس صبحي بن عبد الجليل بترجي دور القطاع الصحي الخاص في مواجهة التحديات والمنافسة العالمية، ومكانة الصحة والتعليم ضمن الاولويات التي تعنى بها المملكة. وأشار إلى استقرار صناعة الرعاية الصحية ودور القطاع الخاص في تطويرها، وتطرق لدور الخبصصة في النهوض بالتعليم الطبي وفتح فرص التوظيف، إضافة إلى دور المستشفيات في توفير بيئة تدريبية مناسبة لخريجي

## الصناعة السعودية

في الندوة، حاول رئيس المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الزامل الاجابة على السؤال الذي استهل به عرضه، وهو هل من الممكن أن تكون السعودية بلدا صناعيا بعيدا عن الصناعات النفطية؟

والجواب في الختام كان نعم تستطيع المملكة ذلك. تناول الزامل في عرضه تطور الصناعة في المملكة، وعدد المصانع المنتجة والميزة التنافسية التي تمتلكها في انتاج صناعات استهلاكية ووسيلة ورأسمالية وغيرها، الامر الذي مكنها من دخول عالم التصدير والوصول إلى الاسواق العالمية بل والمنافسة فيها.

وأشار الزامل الى تعاون القطاع العام في توفير التسهيلات المستمرة للقطاع الخاص مثل الاهتمام بمعوقات الصادرات السعودية ومتابعتها وحلها، والمساهمة في ترويج الصناعات السعودية. كما وعرض الزامل لنمو التجارة الخارجية للمملكة مع دول العالم، واهم شركائها في التجارة البينية.

## الصادرات السعودية

انقسم العرض الذي قدمه مدير عام برنامج الصادرات السعودية في الصندوق السعودي للتنمية إبراهيم بن محمد الفلح إلى قسمين، تناول القسم الاول برنامج الصادرات السعودية، حيث جرى العرض لأهداف البرنامج، والمنتجات

المؤهلة للاستفادة من خدماته، والمستفيدين منه، والادوات المالية المستخدمة في التمويل، وحدود مساهمة البرنامج، بالإضافة إلى تعريف ضمان تمويل الصادرات، مع تحديد آجال التمويل والضمان.

اما القسم الثاني فتناول التعريف ببعض المؤسسات المالية الاقليمية التي يمكنها





كما واستعرض السيارى أبرز التطورات التي شهدتها القطاع النقدي والمصرفي في المملكة، ودور مؤسسة النقد العربي السعودي في الاشراف على هذا القطاع، وأبرز ملامح تطورات السياسة النقدية للمملكة، إضافة الى التطور الكمي والنوعي الذي شهدته المصارف التجارية الامر الذي ساهم في توفير خدمات مصرفية حديثة وشاملة تخدم الاقتصاد المحلي على أكمل وجهن وتنافس وتواكب التطورات الاقليمية في هذا المجال، مع الاشارة إلى أبرز التطلعات والتحديات للعمل المصرفي في المملكة.

### القطاع السياحي

السياحة في المملكة كما تنظر إليها الحكومة السعودية هي مشروع تنمية للبلاد، هذا ما أكده أمين عام الهيئة العليا للسياحة الامير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز الذي تناول في عرضه القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية السياحة في المملكة.

وأوضح الامير أن لهذه الصناعة امكانات ومقومات كبيرة وواعدة يمكن ان تسهم بشكل كبير في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ويجاد فرص عمل حقيقية، إضافة إلى توفير فرص استثمارية متعددة. وأعلن أنه لتحقيق هذه الاهداف، شرعت الهيئة العليا للسياحة فور تأسيسها عام ٢٠٠٠ باعداد السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره، وخطة عمل تنفيذية تكثف فيها الجهود وتحشد الطاقات لاحداث نقلة نوعية في قطاعات السياحة من خلال إعادة هيكلة هذه الصناعة جذريا وتنظيمها، وتأسيس الشركات مع جميع الشركاء خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما وتطرق العرض الذي قدمه الامير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز للفرص الاستثمارية الواعدة في هذا القطاع، ودور الهيئة في تحفيز القطاع الخاص وتسهيل الاستثمار السياحي.

### القطاع المالي

من جهته قدم محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي معالي الاستاذ حمد بن سعود السيارى ورقة حول التطورات التي شهدتها القطاع النقدي والمصرفي الوطني، معتبرا أن السعودية تعد من أكثر دول العالم في الانفتاح الاقتصادي، ومؤكداً أن القوانين الجديدة التي أصدرتها الحكومة السعودية مثل نظام رأس المال، والرقابة على شركات التأمين تفتح فرصا جديدة للاستثمار.





مصنع الوسائل لأنظمة الري، الشركة السعودية للصناعات الميكانيكية، مصنع سارة للمستلزمات الطبية، شركة التلفزيون العربي السعودي، وغيرها من الشركات والجهات السمية المشاركة.



التخصصات الصحية بمختلف مجالاتها، والى استخدام المعايير العالمية وتقنية المعلومات بما يحقق أفضل الممارسات في صناعة الرعاية الصحية.

## المملكة في المعرض

من المحطات التي ميزت الحضور السعودي في اجتماعات الدوليين كان حجم المشاركة التي سجلتها المملكة في المعرض الذي أقيم على هامش تلك الاجتماعات. فالحضور السعودي كما ونوعاً كان متميزاً وكثيفاً، سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص. عدد الشركات المشاركة زاد عن خمس وعشرين شركة، وأجنحة السعودية كانت طاغية في حضورها على غيرها من البلدان المشاركة، وكل ذلك في إطار ما يمثله الاقتصاد السعودي من قوة ومتانة.

ومن القطاعات والهيئات والشركات التي شاركت في المعرض كان: سابك، تداول، الصندوق السعودي للتنمية، برنامج الصادرات السعودية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العليا للسياحة، مجموعة الزامل، شركة الإنارة السعودية، شركة الخزف السعودي، الشركة السعودية للصناعات الطبية، مصنع المطلق، مجموعة لازوردي للاستثمار الصناعي، شركة العبد القادر للمفروشات المحدودة، مجموعة كابلات الرياض، شركة البباطين للصناعة، محولات السعودية، أميانتيت،

## "يورومني" تكرم العساف أفضل وزير مالية للعام الحالي



جرى على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد تكريم معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية في المملكة كأفضل وزير مالية في العالم لهذا العام، وذلك من قبل مؤسسة يورومني المتخصصة في الاقتصاد والاستثمار والاعمال، وذلك بحضور حشد من كبار الشخصيات ووسائل الإعلام العربية والعالمية. وبالمناسبة ألقى العساف كلمة اعتبر فيها ان اختياره وزير المالية لهذا العام وإن كان يحمل طابعا شخصيا هو في الحقيقة اعتراف وتقدير لجهود خادم الحرمين الشريفين في الإصلاح الاقتصادي.

ورأى أن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية يعود الفضل فيها - بعد الله - إلى جهود أشخاص ومؤسسات عملت وتعمل بكل عزم وتصميم لتحقيق تطلعات وأهداف قيادتنا من نمو وتنمية شاملة مستدامة، واستمرار الإسهام الإيجابي في الاقتصاد العالمي، منوهاً بـ المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني، الذي كان لتوجيهاته وتصميمه على استمرار جهود الإصلاح الاقتصادي وتحقيقها لأهدافها أكبر الأثر والدور الفاعل في أن يكون هذا الجهاز - منذ إنشائه - محطة فاصلة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي في المملكة، وإعطائها ما تستحق من زخم ودعم.

وأكد العساف بأن الحصول على هذه الجائزة لا يعني أننا حققنا ما نطمح ونتطلع إليه، بل هو تذكير بأن علينا الإستمرار في العمل بكل بجدية حتى نحقق ما نصبو إليه من أهداف، ونحن مصممون على ذلك.



# نظام السوق الجديد وآثاره

يمثل القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء السعودي في منتصف شهر يونيو الماضي الموافقة على إنشاء نظام السوق المالية الجديد نقلة نوعية هامة وأساسية في تطور السوق المالية في المملكة. وغني عن القول أن هذا القرار يأتي في سياق خطوات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي تسير عليها المملكة العربية السعودية منذ سنوات، والتي تهدف إلى تحديث الاقتصاد السعودي وإدخاله في منظومة الاقتصاد العالمي. نص القرار على إنشاء هيئة للسوق المالية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون لها جميع الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها ووظائفها الواردة في هذا المشروع، ومن ذلك تنظيم السوق المالية وتطويرها والعمل على تنمية أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وحماية المواطنين والمستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة، والعمل على تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية، وتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات، وإنشاء سوق لتداول الأوراق المالية تسمى السوق المالية السعودية على شكل شركة مساهمة، إضافة إلى غيرها من المهام التنظيمية الأخرى التي تصب في خدمة المستثمرين والمتعاملين على مختلف الصعد.



رئيس مجلس إدارة مجموعة الإقتصاد والأعمال

## ويمكن إبراز أهم إيجابيات النظام الجديد بالنقاط التالية:

**أولاً:** إن المشاركة الواسعة وغير المسبوقه للقطاع الخاص في إدارة هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية تمثل بحد ذاتها خطوة هامة لتعميق مساهمة هذا القطاع في تطوير السوق المالية سواء من حيث إدراج شركات جديدة في التداول أم من حيث دخول المستثمرين إلى السوق. ورأى بعض المحللين الاقتصاديين السعوديين بالفعل أن النظام الجديد سيشجع على عودة جزء على الأقل من الرساميل السعودية المهاجرة.

**ثانياً:** على الرغم من كونها أكبر سوق مالية في العالم العربي حيث تمثل 40 في المئة من القيمة الترسلمية لأسواق رأس المال العربية، فإن سوق المال السعودية لم تزل صغيرة مقارنة بحجم الإقتصاد السعودي، إذ أن عدد الشركات المدرجة بها بلغ مؤخراً 69 شركة، فيما يرى البعض أنه هذا العدد يجب أن يكون في حدود 200 إلى 300 شركة، وهذا يعني أن القيمة الترسلمية للسوق يجب أن تكون أعلى بكثير من حجمها الحالي البالغ نحو 151 مليار دولار. ومن المتوقع الآن أن تشهد السنوات المقبلة تغيراً ملحوظاً في هيكلية السوق في ظل الإطار التنظيمي الجديد، بحيث يتم إدراج شريحة هامة من الشركات متوسطة الحجم في التداول، والتي حقق نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة الماضية وأثبتت قوتها وربحياتها. ومن شأن ذلك بالطبع أن يؤدي إلى توسع كبير في ملكية القطاع الخاص السعودي للأسهم ومشاركته في السوق كما سيساعد على تشجيع عودة الرساميل المهاجرة من خلال إتاحة فرص استثمارية جديدة في السوق.

**ثالثاً:** بالعلاقة مع ما سبق، فإنه من المفترض والمتوقع أن تشجع السوق المالية في إطارها التنظيمي الجديد على إنشاء الشركات الجديدة والسعي لتمويل رأسمالها من خلال الإصدارات العامة التي تطرح للتداول في السوق، وسيمثل ذلك أيضاً مجالاً آخر لتوسيع مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الصغار في السوق المحلية.

**رابعاً:** إن التشريعات المالية الجديدة التي ترافق الإطار التنظيمي الأخير للسوق المالية السعودية ستعمل على تقوية الشفافية والإفصاح وتساوي الفرص بين المستثمرين وتمنع تسريب المعلومات التي تستفيد منها البعض دون الآخر. وجميع هذه الأمور هي من المطالب المهمة للمستثمرين وهي التي تميز الأسواق المالية الحديثة والمتطورة عن غيرها وتسهم في تعزيز الثقة وإقبال المستثمرين على دخول السوق.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الإطار التنظيمي الجديد للسوق السعودية يأتي في ظل وضع اقتصادي شديد الإيجابية في المملكة وارتقاع قوي في أسعار الأسهم في الأشهر التسعة الأولى من السنة. فالتوقعات الأخيرة تقول بأن المملكة ستحقق هذه السنة أعلى مستوى من عائدات البترول منذ نحو 20 عاماً حيث من المنتظر أن تصل هذه العائدات إلى 80-85 مليار دولار وهو ما سيساعد على تحقيق فائض في الموازنة العامة قد يصل إلى 4 مليارات دولار. ومن المتوقع أن تصل نسبة نمو الإقتصاد السعودي إلى 5, 5, 7, 5 في المئة هذه السنة وهو ارتفاع قياسي تاريخي.